

فان لم يظهر منه عجز عن احضاره لم يجبه ولا يحول بينه وبين
الكفيل وله ان يلزمه ولا يطالبه ولا يمنع من اشغاله
فان مات المكفول عنه برى الكفيل من الكفالة بالنفس وليس
للمكفول له ان يطالبه ابدأ فان مات المكفول له فللكفيل
ان يسلم المكفول عنه الى ورثته فان سلمه الى بعضهم
برى من الكفالة منه خاصة وللباقين ان يطالبوه باحفا
اليهم وكذلك لو سلمه الى احد من الوصيين فانه يبرأ
في حقه والاخر ان يطالبه ولو تكفل على ان يسلمه في
هذا المصير فسلمه في مصر اخذ فقد برى عند ابي حنيفة و
لا يبرأ حتى يسلمه في المصير الاول ولو سلمه في سوادا
في مواضع ليس فيها قاض لم يبرأ في قولهم جميعا ولو تكفل
مسلم بنفس مرتد في دين عليه فالحق بدار الحرب يؤجل
الكفيل بقدر مسافته ذاهبا وجائيا فان احضره والابن
وهذا عند ابي يوسف وقال محمدان قد ران ياتي به منها
اخذه وان لم يقدر ترك ولم يجبس ثم عند ابي يوسف ان
ساحت نفسه باءا على المكفول به ضام سبيله وفي القبية
قال لاخذ تكفل على بما على من الدين فمات فليكن فكتب في
القبالة تكفلت لفلان ابن فلان بهذا القدر المذكور

في هذه القبالة ولم يتلفظ بها ليس للدين ان يطالب بها
ولا تصح هذه الكفالة وان قبل الدين الخط ولو اشهد على
نفسه في الصورة الاولى لا يصح ايضا وكتب الكفالة
في الخط بعد طلب الدين ككفالة وان لم يتلفظ بها
انا في عهدة مالك على فلان وقبل الدين لم يصبر كقبلا
لانه قد يعنى به انه ياخذه من المديون في دفعه الى الدين
وفيها ايضا الذين يطالب المديون بالكفيل قبل حلول
الاجل ليس له ذلك وهو الظاهر وفي رواية له ذلك
له دين موجبا الى شهر وثبت عند القاضي ان المديون
يذهب سنة الى بعيد ويطلب الدين كقبلا بالدين يقضيه
ازاحل الاجل فان عرف المديون بالمطل والتسوية لا يخذ
منه كقبلا والافلا وفي جمع التقاريق والاسبغيا
ليس له اخذ مطلقا وفي مختصر المحيط كفل براس رجل
او بجزء شايح او بوجهه او بروحه او ما يعبر به عن الجملة
جاز ولو كفل بعينه لم يذكره محمد وحكى عن ابي بكر الباقى
انه لا يصح كما الواضف الصلاق اليه لا يقع ولو نوى البدن
وفيها ايضا وكل رجلا بان يعطى فلانا كقبلا بنفس الموكل
ضامنا لما كان عليه فاعطى فقضى على الموكل بما للطالب